Global Journal of Economics and Business (GJEB)

Volume.14, Issue.6 pp: 531-541 Article 1
Dec (2024)

تأثير ضريبة المبيعات على النمو الاقتصادي في الأردن

The Impact of Sales Tax on Economic Growth in Jordan

خالد محمد السواعي

Khaled Mohammed Al-Sawaie

أستاذ مشارك في الاقتصاد- جامعة الزرقاء- الأردن

Associate Professor of Economics, Zarqa University, Jordan
ksawaie@zu.edu.jo
https://orcid.org/0000-0002-9866-2736

Accepted قبول البحث	Revised مراجعة البحث	Received استلام البحث
2024/9/9	2024/8/10	2024 /7/18

DOI: https://doi.org/10.31559/GJEB2024.14.6.1

This file is licensed under a *Creative Commons Attribution 4.0 International*

رفـــاد REFAAD
www.refaad.com

Global Journal of Economics and Business (GJEB)

المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال

Journal Homepage: https://www.refaad.com/Journal/Index/2

E-ISSN 2519-9293 | P-ISSN 2519-9285

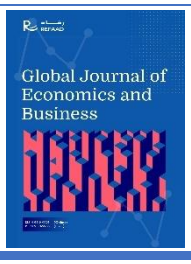

تأثير ضريبة المبيعات على النمو الاقتصادي في الأردن

The Impact of Sales Tax on Economic Growth in Jordan

الملخص:

الأهداف: تبحث هذه الدراسة تأثير ضريبة المبيعات على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة 1994-2019، حيث اختبرت فرضية العلاقة بين حاصلات ضريبة المبيعات والنمو الاقتصادي.

المنهجية: على أساس نظرية التكامل المشترك استخدمت ثلاثة أنواع من المنهجيات الإحصائية: اختبار الحدود ونموذج تصحيح الأخطاء متعدد المتغيرات ونموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL وإجراء المربعات الصغرى الديناميكية DOLS، ونتيجة للتغيرات الهيكلية في الاقتصاد الأردني تم تطبيق تقنيات السلاسل الزمنية التي تأخذ بالاعتبار الفواصل الهيكلية.

النتائج: لعبت ضريبة المبيعات دورًا إيجابيًا في النمو الاقتصادي وقيادته، حيث حققت زيادة في النمو في الأجل الطويل بنسبة تتراوح بين 0.35 -40 %؛ لأن حصيلة ضريبة المبيعات هي انعكاس للإنفاق الحكومي، وسببت التوسع السريع بالنفقات الحكومية، لاعتماد النفقات الحكومية على الإيرادات الضريبية- بالأخص ضريبة المبيعات التي اقتربت من 50% منها. كما أظهرت نتائج المدى القصير باستخدام منهجية ARDL أن عملية تصحيح العلاقة طويلة الأجل بين حصيلة ضريبة المبيعات والنمو الاقتصادي صححت ما نسبته 56.4% من خلل السنة الحالية عن مسار توازن السنة الماضية.

الخلاصة: استنادًا إلى هذه النتائج، قدمت الدراسة عدة توصيات، منها أنه قد يكون من الحكمة تعزيز النمو الاقتصادي في الأردن بتشجيع الاستثمار بدلًا من الضرائب عمومًا.

الكلمات المفتاحية: *ARDL؛ منهجية اختبار الحدود؛ DOLS؛ ضريبة المبيعات؛ النمو الاقتصادي.*

Abstract:

Objectives: This study examines the impact of sales tax on economic growth in Jordan during the period 1994-2019, testing the hypothesis of the relationship between sales tax proceeds and economic growth.

Methods: Based on the theory of co- integration, three types of statistical methodologies were used: bounds testing, multivariate error correction model, autoregressive distributed lag model (ARDL) and dynamic least squares (DOLS). As a result of structural changes in the Jordanian economy, time series techniques were applied that take into account structural lags.

Results: This study has reached some results among them are that: sales tax played a positive role in economic growth and leadership, achieving an increase in long-term growth of 0.35-40% because sales tax proceeds are a reflection of government spending, as they caused a rapid expansion in government expenditures and government expenditures depend on tax revenues, especially sales tax, which approached 50% of them. The short-term results using the ARDL methodology also showed that the process of correcting the long-run relationship between sales tax revenue and economic growth corrected 56.4% of the current year's imbalance from the previous year's equilibrium path.

Conclusion: Based on these findings, this study has suggested several recommendations such as it may be wise to enhance economic growth in Jordan by encouraging investment rather than taxes in general.

Keywords: *ARDL; Bounds Testing Methodology; DOLS; Sales Tax; Economic Growth.*

المقدمة:

للضرائب دور مهم في الاقتصاد؛ واتنشر أثرها على حياتنا الاقتصادية بدءًا من قراراتنا الاستهلاكية وقرارات القطاع الخاص، وانعكست آثارها على النمو الاقتصادي وعلى رفاه المجتمع والبيئة؛ وعادة ما تتدخل الحكومات بالاقتصاد من خلال الضرائب التي تعتبر وسيلة لتمويل السلع والخدمات العامة، وحيث يشير النمو الاقتصادي إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، ويتماشى مع دور الحكومة على توفير السلع والخدمات العامة، ولقيام الحكومة بأداء وظائفها تجمع الضرائب، ويبدو أن الضرائب ومنها ضريبة المبيعات الأكثر أهمية بين الضرائب في الأردن تلعب دورًا مهمًا بالنمو الاقتصادي؛ وأجري العديد من الدراسات بهذا المجال لتحديد العلاقة بين الضرائب والنمو الاقتصادي بالدول المتقدمة والنامية وتوصلت لنتائج مثيرة للاهتمام؛ فبعضها أشار لوجود علاقة إيجابية وبعضها لعلاقة سلبية.

الأردن دولة متوسطة الدخل من الشريحة العليا حسب تصنيف البنك الدولي بناءً على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث نما ناتجه المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل متواضع 1.9% في عام 2019. وواجه عددًا كبيرًا من التحديات التي ساهمت بضعف النمو كزيادة عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية (مؤشر جيني 33.7 في عام 2010 حسب البنك الدولي[1]) وارتفاع مستويات البطالة (زادت عن 20%). فهل يوجد ما يبرر القلق حول توقعات النمو الاقتصادي بسبب حجم حاصلات ضريبة المبيعات؟ وإثبات وجود علاقة سببية سلبية بين حصيلة الضرائب والنمو الاقتصادي، وهل يوجد علاقة مهمة بين حصيلة ضريبة المبيعات والنمو الاقتصادي في الأردن؟ إذن فما هو دور الحكومة بذلك؟ وكيف تقوم بتحسين نوعية الحياة وتأمين رفاهية المجتمع؟

مشكلة الدراسة:

وللتحقق من فرضية تأثير ضريبة المبيعات على النمو الاقتصادي، تحاول هذه الدراسة بيان العلاقة الأساسية بين حصيلة ضريبة المبيعات والنمو الاقتصادي؛ وبيان فيما إذا كان لها تأثير على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل؟ وبعد تنفيذ العديد من برامج الإصلاح الاقتصادي خلال العقود الثلاثة الماضية: هل لحصيلة ضريبة المبيعات تأثير على النمو الاقتصادي؟

أهمية الدراسة:

اعتبرت الضريبة عاملًا مؤثرًا على النمو الاقتصادي، ولم يتوفر بحث كاف عن آثار ضريبة المبيعات على النمو الاقتصادي في الأردن؛ ويجب التحقق من تأثيرها وبيان فائدتها لصانعي السياسة في الأردن والدول الأخرى على حد سواء، لذا امتازت هذه الدراسة بدراسة تأثير حصيلة ضريبة المبيعات على النمو.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان العلاقة قصيرة وطويلة المدى بين حاصلات ضريبة المبيعات والنمو الاقتصادي، إضافة إلى بيان أهمية ضريبة المبيعات بين الإيرادات الضريبية الأخرى.

فرضيات الدراسة:

تحاول اختبار الفرضية القائلة بأن ضريبة المبيعات لها تأثير قوي على النمو الاقتصادي:

- **H_0:** لا يوجد تأثر لحاصلات ضريبة المبيعات على النمو الاقتصادي في الأردن عند مستوى معنوية 5%.
- **H_1:** يوجد تأثر لحاصلات ضريبة المبيعات على النمو الاقتصادي في الأردن عند مستوى معنوية 5%.

ضريبة المبيعات في الأردن:

باشر الأردن الإصلاح الضريبي في عام 1989 على خلفية انهيار سعر صرف الدينار الأردني، وكان أول برنامجه بالتعاون مع صندوق النقد الدولي بهدف تحرير سعر الصرف وتحرير التجارة والإصلاح الضريبي، وتحرير أسعار الفائدة، واستمرت البرامج لغاية الوقت الحاضر، ونتج عن آخر اصلاح ضريبي صدور قانون ضريبة دخل جديد أصبح نافذًا في بداية عام 2019 بهدف زيادة الايرادات الضريبية.

وكان من مميزات برامج الإصلاح الاقتصادي إدخال ضريبة المبيعات لتحل محل الضريبة على الاستهلاك، حيث فرضت ضريبة عامة على استيراد السلع والخدمات أو بيع أي منهما تصل 16% من قيمة هذه السلع أو بدل الخدمة، وبسبب التمايز الكبير في النسب كان هناك خمسة نسب ضريبية تتراوح بين 0% إلى 16%.

[1] يقيس مؤشر Gini مدى توزيع الدخل (أو في بعض الحالات نفقات الاستهلاك) بين الأفراد أو الأسر المعيشية داخل الاقتصاد، فإذا كان مؤشر Gini يساوي الصفر فهو يمثل المساواة الكاملة، في حين يشير الرقم 100 إلى عدم المساواة الكاملة.

بدأ تطبيق قانون ضريبة المبيعات في الأردن في عام 1994 تحت مظلة دائرة الجمارك أردنية، حيث سبقها قانون ضريبة الإنتاج الذي أخضع عدة مصانع لهذه الضريبة تحت رقابة مباشرة من الجمارك كالتبغ والمشروبات والحديد وغيرها من المصانع، ولم يسمح بإخراج أي كمية من إنتاج هذه المصانع إلا بعد موافقة دائرة الجمارك وتحت إشرافها المباشر، واستمرت هذه الحالة إلى أن صدر قانون ضريبة المبيعات العامة في عام 1994، وبعدها خضعت المصانع لرقابة دفترية ذاتية، وفي البداية فرضت الضريبة بمعدل 7% على اغلب السلع المنتجة محليًا والسلع المستوردة باستثناء السلع الضرورية التي خضعت لضريبة صفر، ومن ثم رُفعت نسبة الضريبة العامة إلى 16% مع بعض الاستثناءات والاعفاءات المختلفة، وانفصلت تبعيتها عن الجمارك في عام 2001 واستقلت تحت مسمى دائرة الضريبة العامة على المبيعات، ومن ثم دمج جميع الدوائر الضريبية في عام 2004 بدائرة واحدة تحت مسمى دائرة ضريبة الدخل والمبيعات.

ويظهر الرسم البياني للشكل (1) و (2) أدناه سير إيرادات ضريبة المبيعات والناتج المحلي الإجمالي (على أساس سنوي) خلال 1994-2019 بمسار تصاعدي بالقيمة المطلقة كما يتضح.

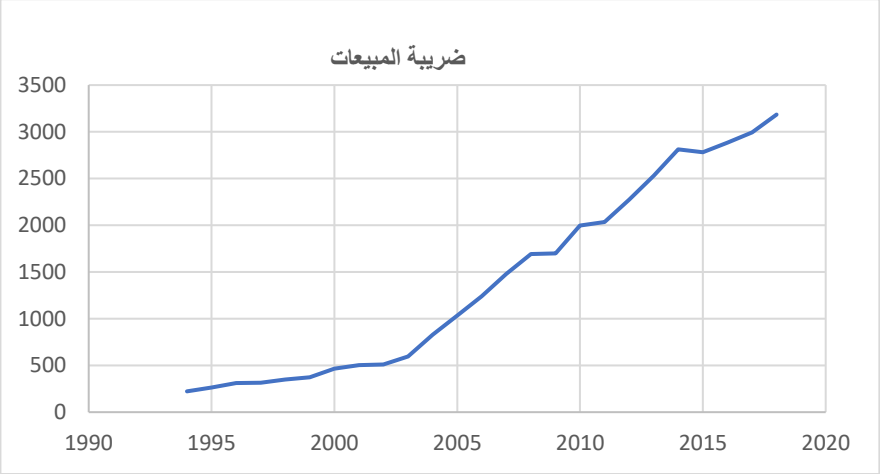

الشكل (1): إيرادات ضريبة المبيعات

المصدر: رسمه الباحث من بيانات قاعدة بيانات البنك المركزي الأردني

يظهر الشكل (1) ازدياد إيرادات ضريبة المبيعات بشكل سلس قبل عام 2003، وقفزت بشكل كبير بعد هذا العام؛ حيث نمت بمعدل 16.8% في عام 2003 و 38.7% في عام 2004 و 25.1% في عام 2005 واستمرت بالتذبذب لنهاية الفترة، وأظهرت اتجاهًا متزايدًا بشكل عام وحادًا في بعض السنوات، بمعنى آخر، تمكنت زيادة إيرادات ضريبة المبيعات من تعويض انخفاض الإيرادات الجمركية التي تراجعت بسبب التحرير التجاري، وبلغت قيمة إيرادات ضريبة المبيعات في عام 2018 ما مقداره 3184.6 مليون دينار.

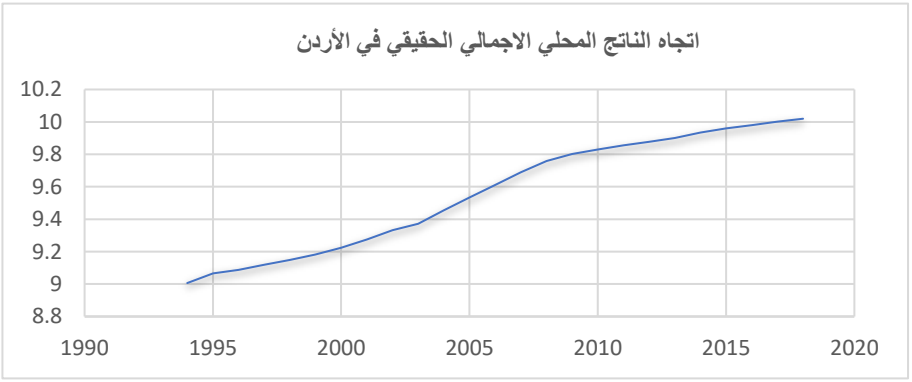

الشكل (2): الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: رسمه الباحث من بيانات قاعدة بيانات البنك المركزي الأردني

وعند تحليل اتجاه نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على أساس سنوي حسب الرسم البياني في الشكل (2)، يتضح أن مسار النمو الاقتصادي يتزايد بشكل مستمر بالنسبة لإيرادات الضريبة العامة على المبيعات والناتج المحلي الإجمالي على حد سواء بسمات متماثلة على الرغم من تأخر تحصيل الإيرادات الضريبية.

وبناءً على مساهمات الضرائب المختلفة بإجمالي الإيرادات المحلية كما هو موضح أعلاه، يمكن ملاحظة أن ضريبة المبيعات تساهم بحوالي نصف (47%) إجمالي الإيرادات المحلية (الشكل (3) أدناه)، وتشكل 70.5% من اجمالي الإيرادات الضريبية في عام 2019.

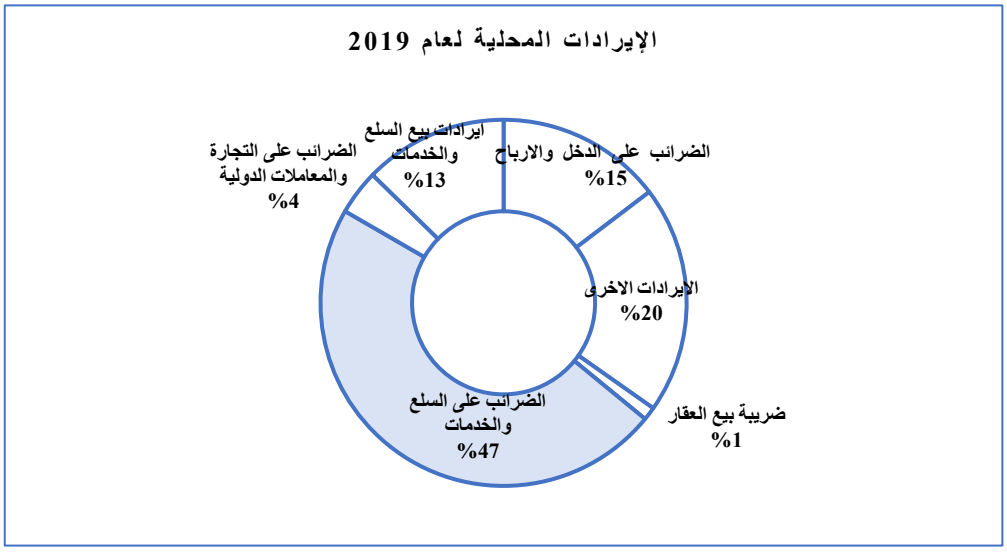

الشكل (3): الأهمية النسبية للإيرادات المحلية

المصدر: رسمه الباحث من بيانات البنك المركزي الأردني، النشرة الشهرية، أيار 2020

الإطار النظري والدراسات السابقة:

العوامل الدافعة للنمو الاقتصادي:

العنصر الأساسي في نظرية النمو افتراض الحفاظ على نمو إيجابي طويل الأجل بنصيب الفرد من الإنتاج يتطلب تقدمًا دائمًا بالمعرفة التكنولوجية بشكل أسواق أو سلع أو عمليات جديدة، وضمن نظرية النمو الكلاسيكية الجديدة، قد يكون أفضل عرض لهذا الاقتراح باستخدام النموذج الذي طوره Solow (1956) و Swan (1956)، حيث أظهر أنه بدون التقدم التكنولوجي سيتوقف النمو الاقتصادي عندما تبدأ العوائد المتناقصة بالظهور. وتسعى نظرية النمو الداخلي إلى تصحيح محددات معدل نمو الإنتاجية التي لم يتم تفسيرها داخل النموذج الكلاسيكي الجديد، وحسب هذا النموذج، يمكن زيادة الإنتاجية بالاستثمار برأس المال المادي والبشري، وستكون زيادة الاستثمار بتنوع أو جودة الآلات، أو المدخلات الوسيطة القادرة على وقف وعكس أي اتجاه لتناقص العوائد. وفي هذا الصدد، تعتبر الاستثمارات في البحث والتطوير وتحسين مهارات القوى العاملة ضرورية للحفاظ على النمو الاقتصادي على الأجل الطويل Iswahyudi (2018).

وضمن نظريات النمو الكلاسيكية الجديدة والنمو الداخلي، قد تكون العلاقة بين النمو الاقتصادي والضرائب واضحة ومباشرة؛ فقد تقلل الضرائب من عوائد المدخرات، وبالتالي تثبط تراكم رأس المال. وبالمثل، بما أن الضرائب تقلل من مكافأة العمل، فإنها تقلل جهود عمل العمال وبالتالي تقلل العمالة. وانخفاض تراكم رأس المال وعرض العمل يؤدي لانخفاض الناتج الاقتصادي والنمو. وعلى نفس المنوال، لتأمين الابتكارات المربحة، تنفق الشركات الموارد على البحث والتطوير؛ وبالتالي تؤثر الضرائب على مقدار الإنفاق الأمثل الذي ترغب الشركات بإنفاقه على هذه الأنشطة. ولتطوير رأس المال البشري وزيادة الأرباح مدى الحياة، يستثمر الأفراد في التعليم، وبما أن الضرائب تقلل عوائد التعليم، فقد تقلل تراكم رأس المال البشري Myles, (2007). كما تخلق الضرائب تشوهات تؤثر على النمو الاقتصادي، وتعتمد درجة تشويه الأنظمة الضريبية على عاملين: عدد الموارد المستخرجة من الوكلاء الخاصين (أي المستويات الضريبية) وطرق الجمع بين الضرائب المختلفة لزيادة الإيرادات (أي الهياكل الضريبية) (Arnold, 2008).

وبينت نظرية النمو الكلاسيكية الجديدة ونظرية النمو الداخلي العوامل المحددة للنمو الاقتصادي على النحو التالي: ارتفاع التعليم الأولي ومتوسط العمر المتوقع، وانخفاض الخصوبة، وانخفاض استهلاك الحكومة، والحفاظ بشكل أفضل على سيادة القانون، وانخفاض التضخم، وتحسين شروط التجارة. وكذلك السياسات العامة التي تشكل "تشوهات ضريبية وبرامج وقوانين التقاعد العام والمدفوعات التحويلية التي تؤثر على سوق العمل والسوق المالي والأسواق الأخرى" (Barro, 1996).

وأشار Helms (1985) إلى أن زيادة الضرائب تدعم النمو الاقتصادي بشرط استخدام الحكومة إيرادات الضرائب لتمويل الخدمات العامة المحسنة بدلًا من المدفوعات التحويلية. فعندما تُستخدم الضرائب في المدفوعات التحويلية أو إعادة توزيع الدخل وجد علاقة سلبية بين زيادة الضرائب والنمو الاقتصادي.

في حين استعرض McBride (2012) ستة وعشرون دراسة أجريت من عام 1983 وحتى عام 2012، ودرس كيفية تأثير الضرائب على النمو؛ عشرون منها أشارت إلى تأثير سلبي طويل الأجل للضرائب على النمو، وانتقل من الفرضية القائلة بأن "النمو يسبقه إنتاج الدخل والثروة؛ والضرائب تثبط الاستثمار، وبالتالي تقيد النمو"، وأجريت هذه الدراسات في الدول المتقدمة.

ودرست العلاقة بين الضرائب والنمو من خلال تقييم كيفية قيام دافعي الضرائب في الشريحة الحدية العليا باتخاذ خياراتهم الاستثمارية والاستهلاكية، ووجد أنه بمجرد تجاوز معدلات الضريبة 50% يتحول دافعو الضرائب من الاستثمار إلى الاستهلاك. وهذه "العلاقة بين أعلى معدل للضريبة الحدية ونسبة الاستثمار إلى الاستهلاك بالنسبة لمعدلات الضريبة الحدية الأعلى التي تقل عن 50% هي 55%؛ بمعنى أن زيادة معدلات الضرائب تزيد من نسبة الاستثمار إلى الاستهلاك عندما تكون معدلات الضرائب أقل من 50%. ومن ناحية أخرى، تكون العلاقة سلبية عندما تكون معدلات الضريبة أعلى من 50 %". وبالتالي يؤثر خيار زيادة الاستثمار إيجابيًا على النمو الاقتصادي (Kimel, 2011).

ومن ناحية أخرى، هناك جوانب إيجابية للضرائب؛ حيث يمكن لبعض النفقات العامة - والتي يتم تمويلها من خلال الإيرادات الضريبية المساهمة بشكل غير مباشر في زيادة النمو، والعوامل الخارجية الإيجابية الناتجة عن توفير السلع العامة مثل التعليم والبنية التحتية والرعاية الصحية تزيد من الإنتاجية الحدية لرأس المال وإلى زيادة الإنتاج الاقتصادي. حيث وحلل Munir and Sultan (2016) تأثير الضرائب المختلفة على النمو الاقتصادي في باكستان، وأشارا لوجود علاقة "مؤيدة للنمو" بالضرائب المباشرة وضريبة المبيعات والضريبة على التجارة الدولية. وكان لها تأثيرًا سلبيًا على النمو مقاسًا بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأجل القصير. وأشار De We et al (2005) لتأثير سلبي على النمو لتغيير المزيج الضريبي واستخدام عوائد الضرائب لزيادة الإنفاق الحكومي.

وأشارت دراسة Chen & Feng (2000) حول محددات النمو الاقتصادي في الصين، أنه بالإضافة للعوامل المذكورة أعلاه، أربعة عوامل يجب على الحكومة استخدامها لزيادة النمو الاقتصادي في جميع مقاطعات البلاد، تشمل: الحد من عدم المساواة للحفاظ على الاستقرار السياسي، وتحويل الإنفاق الحكومي إلى إنشاء المدارس، وتحسين الرعاية الصحية، وبناء البنية التحتية بين المقاطعات إذا تم توفير التمويل، والتدفق المجاني للسلع وبيئة اقتصادية كلية مستقرة تفضي إلى النمو المستدام. ولم تشر الدراسة لدور الضرائب كداعم لزيادة النمو الاقتصادي في دولة تتميز بمستويات نمو مرتفعة خلال العقود الثلاثة الماضية.

العلاقة بين ضريبة المبيعات والنمو الاقتصادي:

يمكن بيان العلاقة بين الضرائب والنمو بشكل جيد في النماذج النظرية على الأجل القصير: حيث يشوه فرض الضرائب القرارات، ويؤدي إلى سوء تخصيص الموارد، وإلى خسارة كبيرة في الاقتصاد. أما آثار الضرائب على الأجل الطويل غير مؤكده كثيرًا؛ حيث تنبأ نموذج نمو Solow-Swan الكلاسيكي الجديد بأن الضرائب (والسياسة الحكومية ككل) لا تلعب أي دور في تحديد معدل نمو الحالة المستقرة على الأجل الطويل، وعلى الرغم من أنه قد يكون لها آثار قصيرة الأجل على معدل النمو، وتأثير طويل الأجل على مستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد، ينتقل الاقتصاد إلى توازن مستقر. وقام الاقتصاديون لاحقًا بتطوير نظريات تشير إلى أن الضرائب قد تؤثر على معدل التقدم التكنولوجي؛ مثلًا تؤثر على حافز الابتكار أو ريادة الأعمال. وقد تؤثر النفقات الحكومية الممولة بالضرائب كالاستثمار في التعليم أو العلوم الأساسية على معدل النمو طويل الأجل. ومن ثم، قد يكون للضرائب آثار نمو إيجابية أو سلبية على الأجل الطويل دون قيد أو شرط على الإنفاق الحكومي (Bakija & Narasimhan, 2015).

ولخصت الدراسات المتعلقة بالعلاقة بين الضرائب والنمو الاقتصادي، حيث أشار معظمها للتأثير السلبي لزيادات الضرائب على النمو الاقتصادي، وأظهرت بعض الدراسات أن الضرائب غير المباشرة لها علاقة سلبية، ولبعضها علاقة إيجابية، ولا يوجد لبعضها أي تأثير على الإطلاق.

وبالتالي يبدو من الضروري إجراء هذه الدراسة مع الأخذ بالاعتبار حصيلة ضريبة المبيعات بتقييم هذه العلاقة، والمعضلة الحالية للاقتصاد الأردني تتمثل بإنشاء هيكل ضريبي مثالي يسهل النمو الاقتصادي يتماشى مع الأهداف والسياسات الإنمائية، وموازنة التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي يواجها حاليًا والتقدم نحو اقتصاد يستفيد منه كل مواطنيه.

والدراسات التجريبية عن العلاقة بين مستويات الضرائب والنمو الاقتصادي أدت إلى نتائج غير حاسمة؛ فقد يكون من الصعب تحديد اتجاه السببية، على الرغم من أن العلاقات بين هذين المتغيرين قادرة على تحديدها بقوة، فقد تراوحت النتائج بين علاقة قوية ومهمة بين مستوى الضرائب والنمو كما بينه Barro (1989) و Romer & Romer (2010) وعلاقة ضعيفة وهشة بين الاثنين.

فقد استكشف Li & Lin (2015) تأثير ضريبة المبيعات على النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة خلال الفترة 1960-2013، ووجدا علاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل مع النمو، وكان النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة يستجيب سلبًا لضريبة المبيعات على الأجل الطويل على الرغم من أن ضريبة المبيعات تنتج آثارًا إيجابية على الأجل القصير.

وهناك العديد من الدراسات حول العلاقة بين الضرائب والنمو الاقتصادي التي أجريت في جميع المجالات على أساس نظرية النمو الكلاسيكية الجديدة أو النمو الداخلي. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنها تمت بالدول المتقدمة التي تظهر سمات مختلفة عن الدول النامية، ولأن هذه الدراسة خاصة بالأردن، لم يجد الباحث إلا القليل من الدراسات عنه، فجاءت نتائج Abbadi & Abdul-(2017) مماثلة لدراسة العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي

وإيرادات ضريبة المبيعات العامة في الأردن باستخدام منهجية غرانجر خلال الفترة 1998-2015، وجدتا علاقة طويلة الأجل بين إيرادات ضريبة المبيعات العامة والنمو الاقتصادي، وعلاقة سببية تنتقل من إيرادات ضريبة المبيعات العامة إلى النمو الاقتصادي. كما بينت دراسة Riba (2016) العلاقة بين الضرائب والنمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا: وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين النمو وضريبة القيمة المضافة، ووجود علاقة إيجابية بين الضرائب والنمو، فقد أدت زيادة ضريبة القيمة المضافة إلى زيادة النمو. كما بحث Iswahyudi (2018) بكيفية تأثير التغير في الهيكل الضريبي على النمو الاقتصادي طويل الأجل لإندونيسيا، وفحص تأثر النمو بمزيج من ضرائب الدخل وضرائب الاستهلاك التي تمثل مؤشرات هيكل الضرائب، وكل من تراكم رأس المال المادي ورأس المال البشري، وأشارت النتائج إلى أن ضرائب الدخل ليس لها تأثير كبير من الناحية الإحصائية على النمو على الأجل الطويل، في حين أن ضرائب الاستهلاك لها تأثير إيجابي ومهم من الناحية الإحصائية، وكما أشار مشاقبة وباكير Mashaqbeh & Bakeer (2022) للأثر السلبي للتغير في ضريبة أرباح الشركات على الأجور التي تنعكس عن الدخل القومي، والسواعي Al-Sawaie (2017) للعلاقة قصيرة المدى وطويلة المدى بين الميزان التجاري والدخل وعرض النقد وسعر الصرف الحقيقي الفعّال لحالة الاقتصاد الأردني، و Al-Sawaie et al. (2023) و Abbas et al. (2023) و Abu-Saleem et al. (2024).

إجراءات الدراسة:

وحيث تهدف الدراسة لدراسة العلاقة بين حصيلة ضريبة المبيعات والنمو الاقتصادي، ستشكل هذه العوامل المتغيرات المستخدمة بتحديد النموذج: حصيلة الضريبة العامة على السلع والخدمات، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقياسًا للنمو الاقتصادي.

استخدمت هذه الدراسة بيانات سنوية عن الضرائب والنمو الاقتصادي غطت الفترة من 1994 إلى 2019 لتقييم العلاقة بين ضريبة المبيعات والنمو الاقتصادي، وتم الحصول عليها من التقارير السنوية للبنك المركزي الأردني.

والهدف من هذه الدراسة تحديد ما إذا كان يوجد علاقة بين حصيلة ضريبة المبيعات والنمو الاقتصادي في الأردن، وبحث فرضية تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، باستخدام نموذج الانحدار الخطي لهذا الغرض.

نستطيع اشتقاق الناتج المحلي الإجمالي بإحدى الطرق التالية:

- منهج الإنفاق الكلي: $Y = C + I + G + X - M$
- منهج الدخل الكلي: $Y = C + S + T$

يعتمد منهج الإنفاق الكلي على الإنفاق على جميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد، في حين يعتمد منهج الدخل الكلي على عوائد عوامل الإنتاج، ولأغراض هذه الدراسة، سيكون النموذج الثاني نقطة مرجعية للنموذج المراد استخدامه بالتحليل الإحصائي؛ لأنه يقيس الناتج المحلي الإجمالي من خلال جمع الدخل الذي تدفعه الشركات للقطاع العائلي مقابل خدمات عملها شاملًا الضرائب التي تربط هذا الأسلوب بهدف الدراسة، وتقييم العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والضرائب بشكل عام، وبالتالي ستكون المتغيرات المطلوبة على النحو التالي:

- سيتم استخدام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمقياس للنمو الاقتصادي (100=2010)، وسيكون المتغير التابع في هذا النموذج لأغراض هذه الدراسة.
- ستشكل الضريبة العامة على المبيعات المتغير المستقل.
- وباتباع منهج الدخل الكلي في قياس الناتج المحلي الإجمالي سيشكل الاستهلاك العائلي C، والادخار S المتغيرات المستقلة الأخرى.

وبالتالي ستشمل المتغيرات المشكّلة لنموذج هذه الدراسة: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي يقيس النمو الاقتصادي، والاستهلاك العائلي الخاص، والادخار الخاص، والضرائب التي تتكون من ضريبة الدخل الشخصي وضريبة دخل الشركات والضريبة العامة على المبيعات والرسوم الجمركية، وعليه يتم تحديد النموذج على النحو التالي:

$$GDP_t = \alpha + \beta\, Taxes_t + \gamma\, C_t + \theta\, S_t + \varepsilon_t \qquad (1)$$

حيث GDP الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، و $Taxes$ اجمالي الضرائب، و t الفترة الزمنية، و C_t الاستهلاك العائلي و S_t الادخار، و ε حد الخطأ العشوائي.

وبإجراء التحويل اللوغاريتمي لتفسير معاملات الانحدار بشكل موحد بالتغير النسبي يصبح النموذج كما يلي:

$$\ln(GDP_t) = \beta_0 + \beta_1 \ln(Taxes_t) + \beta_2 \ln(C_t) + \beta_3 \ln(S_t) + \varepsilon_t \qquad (2)$$

ومن الممكن تحليل العلاقة بين الضرائب والنمو الاقتصادي حسب أنواع الضرائب الرئيسية الثلاثة، وبما أن هذه الدراسة مقتصرة على الضريبة العامة على المبيعات وهي جزء من الضرائب الكلية سيقتصر هذا النموذج على الشكل التالي: تم اختيار التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمؤشر للنمو الاقتصادي (EG)، ونحاول إيجاد أثر ضريبة المبيعات (GST) على النمو الاقتصادي كما هو مبين في المعادلة (3).

$$EG = f(GST) \qquad (3)$$

حيث $EG = [(GDP_t / GDP_{t-1}) - 1] \times 100$ و t السنة.

وتم اعتماد منهجية اختبار الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة autoregressive distributed lag (ARDL) لدراسة التكامل المشترك؛ حيث تحتوي منهجية ARDL على العديد من المزايا: (1) لا يوجد قيد على المتغيرات التفسيرية بأن تكون جميعها I(0)، أو جميعها I(1)؛ و (2) سهولة التحقق من العلاقات طويلة الأجل وقصيرة الأجل و (3) هي أكثر ملاءمة لتحديد التكامل المشترك في العينات الصغيرة (Pesaran, 2001).

يتضمن إجراء ARDL مرحلتين: في المرحلة الأولى يتم تصميم النموذج التالي لفحص العلاقة طويلة الأجل باختبار F، والذي يظهر في المعادلة (4):

$$dEG_t = c + \gamma_1 EG_{t-1} + \gamma_2 GST_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} \psi_1 dEG_{t-i} + \sum_{i=1}^{m} \psi_2 dGST_{t-i} + \varepsilon_t \quad (4)$$

حيث أن: c المقطع، و d الفرق، و t السنة، وتوزيع حد الخطأ طبيعي $\varepsilon_t \sim N(0,\sigma^2)$ و γ_1, γ_2 معاملات الأجل الطويل، و ψ معامل فروق المتغيرات المستقلة، وتكون الفرضية الصفرية $H_0 : \gamma_1 = \gamma_2 = 0$ ، ونقارن إحصائية F المحسوبة للتكامل المشترك بالقيم الحرجة؛ حيث حدد مجموعتين من القيم الجدولية الحرجة: I(0) و I(1)، فإذا كانت احصائية F تقع أسفل الحد الأدنى I(0)، عندها لا يمكن رفض الفرضية الصفرية H_0 ، مما يعني أنه لا يوجد تكامل مشترك بين مستويات المتغيرات المضمّنة، أما إذا تجاوزت إحصائية F الحد الأعلى I(1) نستطيع رفض H_0 ، ونستنتج وجود علاقة تكامل مشترك للمتغيرات في الأجل الطويل، أما إذا وقعت إحصائية F بين حدود I(0) و I(1) لا تكون النتيجة حاسمة، ويتم تحديد طول فترة الإبطاء الأمثل لنموذج ARDL بالمرحلة الثانية حسب معيار AIC أو SC.

في هذه المرحلة نستطيع كتابة المعادلة الحركية قصيرة الأجل حسب حد تصحيح الخطأ على النحو التالي:

$$\Delta EG_t = a + \sum_{i=1}^{n-1} \beta_i \Delta EG_{t-1} + \sum_{t=1}^{m-1} \varphi \Delta GST_{t-1} + \vartheta\, ecm_{t-1} + u_t \quad (5)$$

حيث أن $ecm_t = EG_t - a - \varphi \Delta GST$. ومن خلال المعاملات طويلة الأجل نستطيع معرفة مساهمة GST في EG، كما نستطيع معرفة سرعة التصحيح في النموذج الحركي قصير الأجل شريطة أن يكون معامل حد تصحيح الخطأ ecm ذو دلالة إحصائية وسالب الاشارة.

عرض نتائج الدراسة:

في البداية تفحص هذه الدراسة خصائص جذر الوحدة للمتغيرات، يتبعها تطبيق منهجية التكامل المشترك لفحص وجود أو عدم وجود علاقة سببية طويلة الأجل ثم تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

اختبار جذر الوحدة:

يتم إجراء اختبار جذر الوحدة للسكون، وغالبًا ما تُعتبر السلاسل الزمنية الاقتصادية غير ساكنة، أولًا يتم اختبار المتغيرات المستخدمة في النماذج المحددة للتأكد من سكونها باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey Fuller (ADF) test لضمان أن تكون نتائج الانحدار غير مضلِّلة، مما يشير إلى ثبات متوسط المتغيرات وتباينها خلال الزمن تماشيًا مع افتراضات الانحدار الخطي الكلاسيكي.

حيث تقول الفرضية الصفرية للاختبار أن للسلسلة الزمنية جذر وحدة، وسيتم رفض الفرضية الصفرية إذا كانت إحصائية t بالقيمة المطلقة أكبر من القيمة الحرجة (أو أقل بالإشارة السالبة) مما يشير إلى أن السلاسل الزمنية ساكنة، وعندئذٍ يمكن إجراء انحدار المربعات الصغرى.

ومن المعروف أن اختبارات جذر الوحدة المعيارية غير قادرة على رفض فرضية جذر الوحدة إذا تضمن اتجاه السلسلة فاصلًا زمنيًا، ونستطيع استخدام المنهجية التي طورها Perron التي تُميّز فرضية جذر الوحدة عن سلسلة ساكنة الاتجاه trend-stationary series بفاصل واحد، ولاختبار الفرضية الصفرية لجذر الوحدة مقابل الفرضية البديلة بفاصل واحد، نقدر نموذجين لديكي - فولر دون معرفة مسبقة بأي تواريخ فصل محتملة.

وتم إجراء اختبارات ADF للفاصل (Minimize Dicky-Fuller t-statistics) عند المستوى I(0) وعند الفرق الأول I(1) كما هو موضح في جدول (1)، وتبين وجود جذر وحدة للمتغيرين عند المستوى I(0) عند مستوى دلالة يقل عن 10%.

وعند الفرق الأول أصبحت جميع المتغيرات ساكنه ولا يوجد لها جذور وحدة، وحسب طول إبطاء المتغيرات بناءً على الاختيار التلقائي لمعيار SC.

جدول (1): اختبار جذر وحدة للفواصل breakpoint unit root test (ديكي فولر للفاصل)

السلسلة	سنة الفاصل	إحصائية t	القيمة الحرجة	النتيجة
المستوى				
$\ln(GDP)$	2003	-3.792	(-3.348***) (-4.859**) (-4.607*)	I(1)
$\ln(GST)$	2003	-3.806	(-5.347***) (-4.859**) (-4.607*)	I(1)
الفرق الأول				
$\Delta(\ln(GDP))$	2003	-7.995	(-5.347***) (-4.859**) (-4.607*)	I(0)
$\Delta(\ln(GST))$	2003	-5.196	(-5.347***) (-4.859**) (-4.607*)	I(0)

* ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 10%، و ** عند 5%، و *** عند 1%. المصدر: حسبها الباحث باستخدام برمجية Eviews

التكامل المشترك وتقدير الأجل الطويل:

يوجد التكامل المشترك عندما يكون المزيج الخطي للسلاسل الزمنية متكاملًا من الدرجة صفر للأجل الطويل؛ أي علاقة توازنية طويلة الأجل تربط المتغيرات الفردية، ممثلة بمزيج خطي منها باختبار البواقي للسكون؛ ويشير وجود التكامل المشترك لوجود علاقة مستقرة طويلة الأجل بين المتغيرات.

وهناك العديد من اختبارات التكامل المشترك بما في ذلك Engle and Granger (1987) و Stock and Watson (1988)، و Johansen (1988)، وهي الاختبارات حساسة لمواصفات العينات الصغيرة، ووجد أن استخدام كلا الاختبارين يساعد على اكتشاف المزالق المحتملة. ويوجد طريقة أخرى لاختبار التكامل المشترك بطريقة اختبار حدود ARDL، كما طورها Pesaran and Pesaran (1997)، و Pesaran et al. (2000)، و Pesaran et al. (2001) التي تستخدم بشكل شائع لأحجام العينات الصغيرة ويوفر اختبارًا بديلًا لفحص العلاقة طويلة الأجل بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات الأساسية لها جذر وحدة على عكس الاختبارات التي تمت مناقشتها أعلاه، ولاختيار اختبار التكامل المشترك، وجد Ahmed, Muzib and Roy أن اختبار الحدود ARDL يستطيع تمييز المتغيرات التابعة والمستقلة التي تنتج تحليلًا غير متحيز وفعّال من خلال تجنب مشاكل الارتباط التسلسلي ومشكلة ارتباط المتغيرات التفسيرية بحد الخطأ endogeneity problems، وبناءً عليه، ولأغراض هذه الدراسة، تم استخدام اختبار حدود ARDL لاختبار الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود علاقة طويلة الأجل، وتشكل المقارنة بين الإحصائيات المقدرة (F-stat) والقيم الحرجة (CV) الدنيا والعليا أساسًا لقبول الفرضية أو رفضها، وتم تقدير القيم الحرجة عند مستوى معنوية 1% و 5% و 10% (Ahmed et al. , 2013). وكانت الفرضيات كما يلي:

H_0 : لا توجد علاقة طويلة الأجل، أي $F\text{-}stat < CV$

H_1 : توجد علاقة طويلة الأجل، أي $F\text{-}stat \geq CV$

يختبر تقدير حدود ARDL الفرضية الصفرية التي تفيد بعدم وجود علاقة طويلة الأجل، ومن جدول (2) يلاحظ أن إحصائيات F المقدرة في النموذج أكبر من القيم الحدية للحدود العليا عند المستويات التقليدية ذات الأهمية عند 1% و 5% و 10%. وتم عرض نتائج تحليل التكامل المشترك باستخدام إطار ARDL لنموذج انحدار ضريبة المبيعات.

جدول (2): نتائج اختبار الحدود ARDL Bounds Test

F-statistic (EG/GST)	19.08709	
Critical Value Bounds		
Significance	**Lower I(0)**	**Upper I(1)**
10% level	4.04	4.78
5% level	4.94	5.73
1% level	6.84	7.84

المصدر: حسبها الباحث باستخدام برمجية Eviews

هذا يشير إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي وضريبة المبيعات، ويتم رفض الفرضية الصفرية المتمثلة بعدم وجود علاقة في الأجل الطويل، مما يشير إلى أن ضريبة المبيعات لها علاقة طويلة الأجل بالنمو الاقتصادي في الأردن.

وبناءً على نتائج تحليل التكامل المشترك، يتم فحص التقديرات طويلة الأجل لتأثير الضرائب على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR، حيث يسمح إطار ARDL بتحديد حركيات الأجل القصير وعلاقة الأجل الطويل، ويتحقق بدمج حركية الأجل القصير مع توازن الأجل الطويل من تحليل العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات المتكاملة وإعادة قياس العلاقة بين المتغيرات في نموذج تصحيح الأخطاء (ECM)، وبالتالي تقدم النتيجة حركية الأجل القصير وعلاقة الأجل الطويل للمتغيرات المعنية. ولتقدير حد تصحيح الخطأ المرتبط بنموذج التوازن على الأجل الطويل، تتبع هذه الدراسة توصيف Li and Lin (2015) لتحديد نموذج تصحيح الخطأ على النحو التالي:

جدول (3): تقدير الأجل القصير والاختبارات التشخيصية حسب نموذج ARDL

علاقة ARDL طويلة الأجل وقصيرة الأجل			
علاقة ARDL طويلة الأجل (المتغير التابع LnEG)			
المتغير المستقل	المعامل	الخطأ المعياري	(المعنوية)إحصائية
LnGST	0.352509	0.013679	25.770727(0.0000)
D03	0.056314	0.023639	2.382262(0.0278)
constant	7.139181	0.089760	79.535893(0.0000)
علاقة ARDL قصيرة الأجل أو نموذج تصحيح الخطأ (المتغير التابع dLnEG)			
dLnGST	0.097129	0.039980	2.429412(0.0252)
d(D03)	0.031773	0.012116	2.622475(0.0168)
ecm(-1)	-0.564218	0.101681	-5.548918(0.0000)
معلومات إضافية			
dEG = EG – EG(-1)			
dGST=GST-GST(-1)			
ecm = LnGDP - (0.3525×LnGST + 0.0563×D03 + 7.1392)			

المصدر: حسبها الباحث باستخدام برمجية Eviews

يشير تقدير الأجل الطويل في جدول (3) إلى أن معامل حصيلة ضريبة المبيعات في النموذج إلى وجود علاقة إيجابية مع النمو الاقتصادي، حيث حققت زيادة في النمو في الأجل الطويل بنسبة 0.35 %؛ وهذا يشير إلى أن التغير في حصيلة ضريبة المبيعات بنسبة 1% مع بقاء المتغيرات المستقلة الأخرى ثابتة، سيترجم إلى تغير بنسبة 0.35% بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

وكقاعدة عامة لإثبات وجود علاقة على الأجل القصير، يجب أن يكون معامل تصحيح الخطأ (ecm) سالبًا ومعنويًا كما يتضح من إحصائية t وقيمتها الاحتمالية p-value، ويشير ecm إلى سرعة معلمة التصحيح؛ حيث يوضح مقدار تصحيح عدم التوازن بالفترة السابقة التي تم تصحيحها بالفترة الحالية، ومن المتوقع أن تقع قيمة معلمة ecm بين 0 و -1، فإذا كانت قيمة ecm تساوي أو تتجاوز -1، فقد يكون ذلك مؤشرًا على الضبط الفوري، وتشير معاملات متغيرات الفرق الأول للتأثير في الأجل القصير.

يوضح جدول (3) نتائج المدى القصير باستخدام منهجية ARDL، حيث أظهرت قيمة ابطاء معامل ecm عملية تصحيح علاقة طويلة الأجل بين حصيلة ضريبة المبيعات والنمو الاقتصادي، وأن 56.4% من اختلال توازن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (النمو الاقتصادي) عن مسار توازن السنة الماضية سيتم تصحيحه السنة الحالية، وأشارت النتائج إلى أن لحصيلة ضريبة المبيعات في المدى القصير تأثير كبير على النمو الاقتصادي، ويؤثر معامل حصيلة ضريبة المبيعات الحالي بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي.

وسنقدر النموذج حسب تقنية Stock (1987) لتقدير معاملات العلاقة طويلة المدى بين حصيلة ضريبة المبيعات والنمو الاقتصادي، ولأن $\ln(GDP)$ و $\ln(GST)$ ساكنان والعلاقة $\ln(GST)_{t-1}$ و $\ln(GST)$ ساكنة، فمن الممكن تضمين هذه المتغيرات في معادلة نموذج تصحيح التصحيح الفردية، وفي حالتنا، نقدر انحدار $\ln(GDP)$ على $\ln(GST)$ ، ويكون مقدر OLS لمعامل انحدار التكامل في المعادلة متسقًا، ويكون توزيعه غير طبيعي، وقد تكون مضللة، وبسبب هذه العيوب لمقدِّر OLS طُور مقدر OLS (DOLS) الديناميكي dynamic OLS (DOLS) estimator, 1993) (Stock and Watson). حيث يعتمد مقدر DOLS على نسخة معدلة من معادلة $Y_t = \alpha + \theta X_t + z_t$ تتضمن القيم السابقة والحالية والمستقبلية للتغيّر في X_t :

$$Y_t = \beta_0 + \theta X_t + \sum_{j=-p}^{p} \delta_j \Delta X_{t-j} + u_t \qquad (6)$$

فإذا كانت X_t و Y_t متكاملة، يكون مقدر DOLS فعال في العينات الكبيرة، كما تعتبر الاستنتاجات الإحصائية حول θ و δ في المعادلة (6) استنادًا إلى أخطاء HAC المعيارية (heteroskedasticity- and autocorrelation-consistent) صالحة؛ فعلى سبيل المثال، تكون إحصائية t المحسوبة باستخدام مقدر DOLS توزيعها طبيعي معياري في العينات الكبيرة. وتم تقدير المعادلة كما يلي:

جدول (4): تقدير علاقة Dynamic Least Squares (DOLS) طويلة الأجل

علاقة DOLS طويلة الأجل (المتغير التابع LnEG)			
المتغير المستقل	المعامل	الخطأ المعياري	إحصائية t (المعنوية)
LnGST	0.395836	0.012511	31.63924 (0.0000)
D03	0.000324	0.018466	0.017560 (0.9866)
constant	6.812031	0.090175	75.54196 (0.0000)
9.623099	Mean dependent var	0.999761	R-squared
0.269514	S.D. dependent var	0.999363	Adjusted R-squared
0.000278	Sum squared resid	0.006802	S.E. of regression

المصدر: حسبها الباحث باستخدام برمجية Eviews

تظهر نتائج جدول (4) أن ضريبة المبيعات تؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي في الأردن، والمرونة المقدرة θ إيجابية وذات دلالة إحصائية، ولا يختلف حجم معامل ضريبة المبيعات (0.40) في جدول (4) بشكل كبير عن (0.35) في الجدول (3)، فعندئذ تكون المساهمة المقدرة لحصيلة ضريبة المبيعات في الناتج المحلي الإجمالي مؤثرة؛ وبالتالي تؤدي الزيادة في حصيلة ضريبة المبيعات بنسبة 1% إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0.4%. وبالتالي، فإن العلاقة بين ضريبة المبيعات والنمو الاقتصادي كبيرة، وينبغي التأكيد على أن حصيلة ضريبة المبيعات في الأردن تعكس بشكل رئيسي التوسع السريع بالنفقات الحكومية، وتوضح الحالة الأردنية أن حصيلة ضريبة المبيعات تسرع النمو الاقتصادي، لأن معظم النفقات الحكومية تعتمد على الإيرادات الضريبية. وتشير الإحصائيات التشخيصية إلى الطبيعية وقدرة جيدة على التنبؤ استنادًا إلى ارتفاع قيمة R^2 و $\overline{R}^2$ المصححة بحدود 99%.

من الناحية النظرية، قد يكون التفسير المحتمل لتأثير حصيلة ضريبة المبيعات على النمو الاقتصادي، مقارنة بضريبة الدخل، هو الحياد النسبي لضريبة المبيعات تجاه قرارات العوامل الاقتصادية المتعلقة بالادخار والاستثمار والاستهلاك والإنتاج واليد العاملة، ومن ناحية أخرى قد تؤثر ضرائب الدخل سلباً على قرارات الادخار والاستثمار، حيث يُزعم أنها تفرض ضرائب على عوائد الادخار مرتين: مرة على مستوى الشركة عندما تحقق ربحًا ومرة أخرى عندما يتم توزيع الأرباح على المساهمين.

وقد تؤدي حيادية ضريبة المبيعات إلى تشجيع الناتج الاقتصادي لأنها لن تتداخل مع قرارات العملاء فيما يتعلق بالإنتاج، وسيكون لدى الشركات حافز استخدام أساليب إنتاج أقل كثافة في رأس المال إذا فرضت ضريبة على رأس المال الذي يمكن تطبيقه في ظل نظام ضريبة الدخل، وهذا يؤدي إلى

ارتفاع الأسعار النسبية للسلع كثيفة رأس المال، وستكون الشركات حرة في اختيار طريقة الإنتاج الأكثر كفاءة، لأن قراراتها ستستند بشكل أساسي إلى ظروف السوق، لأن رأس المال ليس أساس ضرائب الاستهلاك.

وأخيرًا، قد تشجع ضريبة المبيعات النمو الاقتصادي من خلال حيادها تجاه القرارات المتعلقة بعرض العمل، وبموجب ضريبة الدخل، قد تشوه معدلات الضرائب التصاعدية حوافز زيادة ساعات العمل، حيث سيتم فرض ضريبة على الدخل الإضافي بمعدل أعلى، وفي هذه الحالة قد يكون من غير المحتمل أن يؤثر التحول نحو ضريبة المبيعات على قرارات العمال المتعلقة بزيادة أو عدم زيادة ساعات العمل، حيث سيتعين عليهم دفع الضرائب عندما ينفقون دخلهم على الاستهلاك - وليس على ساعات العمل الإضافية، وبالتالي قد تعزز ضريبة المبيعات من النمو الاقتصادي من خلال تأثيره على زيادة ساعات العمل (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2007).

ومع ذلك لا تعني النتيجة الواردة في هذه الدراسة أن جهود الإصلاح الضريبي لا فائدة منها؛ لأن النمو الاقتصادي قد لا يكون الهدف الوحيد للإصلاح الضريبي، وقد يهدف الإصلاح الضريبي إلى تحسين إدارة النظام الضريبي لأن أفضل سياسة ضريبية لن تكون ذات فائدة كبيرة إذا لم يكن من الممكن تنفيذها بشكل فعّال.

الخاتمة:

كان الهدف من هذه الدراسة تحديد ما إذا كان لحصيلة ضريبة المبيعات تأثيرًا على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة من عام 1994 إلى عام 2019، وتم فحصها بإطار ARDL لإثبات التكامل المشترك، وما إذا كان يوجد علاقة طويلة الأجل بين حصيلة ضريبة المبيعات والنمو الاقتصادي.

أولًا: النتائج

برهنت النتائج على وجود علاقة تكامل مشتركة، وكان عدم التوازن في نموذج الأجل القصير لضريبة المبيعات 0.56%، مشيرًا لسرعة التصحيح المرتفعة للتوازن طويل الأجل.

وامتازت هذه الدراسة بدراسة تأثير حصيلة ضريبة المبيعات، وعلاقتها طويلة الأجل وقصيرة الأجل بالنمو الاقتصادي، وأظهرت الاستجابة الإيجابية للنمو الاقتصادي لضريبة المبيعات على الأجل الطويل، وعلى الرغم من انتاج حصيلة ضريبة المبيعات آثارًا إيجابية على الأجل القصير؛ حيث بلغ معامل مقدر حصيلة ضريبة المبيعات على الأجل الطويل 0.35 حسب نموذج ARDL و 0.40 حسب DOLS، والمعامل الحركي على الأجل القصير 0.097 حسب تقدير ARDL وسرعة التصحيح 0.56، كان نموذج ARDL و DOLS المقدر فعالًا بمعنوية المتغيرات التفسيرية، وكانت النتائج مفيدة لصانعي السياسات في الأردن ولصانعي السياسات في الدول الأخرى.

ثانيًا: التوصيات

بحثت هذه الدراسة العلاقة بين ضريبة المبيعات والنمو الاقتصادي، وأضافت نتائج قيمة للحالة الأردنية، لذا يكون من الحكمة تعزيز النمو الاقتصادي في الأردن بعدم زيادة الضرائب عمومًا بسبب تأثيرها على الطلب وعلى النمو الاقتصادي، وإن كان ولا بد، ينبغي استهداف ضريبة المبيعات بدلًا من الضرائب الأخرى ليكون تأثيرها أكبر على النمو الاقتصادي، وهذا يتماشى مع تحفيز الاستهلاك، ولا ننسى البعد الإنساني وتوزيع الدخل بشكل عادل.

المقترحات:

نقترح إجراء دراسة أخرى تتضمن متغيرات اقتصادية أخرى في النموذج قد توفر معلومات إضافية عن زيادة النمو الاقتصادي كالتجارة (الصادرات والمستوردات) والاستثمارات، وتوسيع الدراسة لتشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتحليل اقتصاديات هذه المنطقة وعرضها جنبًا إلى جنب مع بعضها البعض.

References

Abbas, N.A. et al. (2023). Digital Services Trade: A Quantitative Study of the Relationship Between Income and Imports of Services. In: Alareeni, B.A.M., Elgedawy, I. (eds) Artificial Intelligence (AI) and Finance. *Studies in Systems, Decision and Control*, vol 488. Springer, Cham. [CrossRef]

Abu-Saleem, T. A., Al-Sawaie, K. M., Al-Momani, M. M., Jubran, A. M., Khrais, I. M., AlBasha, M. H., Abbas, N. A., & Mansour, H. (2024). The Impact of Exports on Economic Growth in Jordan (2005–2021). *Intelligent Systems, Business, and Innovation Research*, 79–86. [CrossRef]

Ahmed, M. U., Muzib, M. & Roy, A. (2013). Price-Wage Spiral in Bangladesh: Evidence from ARDL Bound Testing Approach. *International Journal of Applied Economics*, 10(2), 77-103. [CrossRef]

Al-Abbadi, H., & Abdul-Khaliq, Sh. (2017). The Causal Relationship between Sales Tax Revenue and Economic Growth in Jordan. *International Research Journal of Applied Finance*, **8**(3), 170-177.

Al-Sawaie, K. M. (2017). Determinants of Jordanian Trade Balance: An ARDL Approach, *Zarqa Journal for Research and Studies in Humanities*, 17(1), 138-149. [CrossRef]

Al-Sawaie, K. M., Jubran, A. M., Abbas, N. A., Al-Momani, M. M., Abu-Saleem, T. A., Khrais, I. M., ... & AlHunaity, M. (2023). Jordanian Imports: Income and Price Elasticity of Demand. In Artificial Intelligence (AI) and Finance (pp. 744-752). Cham: Springer Nature Switzerland. [CrossRef]

Arnold, J. M. (2008). Do tax structures affect aggregate economic growth?: Empirical evidence from a panel of OECD countries. *OECD Economics Department Working Papers*, 643.

Bakija, J., & Narasimhan, T. (2015). *Effects of the Level and Structure of Taxes on Long-Run Economic Growth: What Can We Learn from Panel Time-Series Techniques?* Proceedings of the Annual Conference on Taxation, 108, 1–57.

Barro, R. J. (1989). *A cross-country study of growth, saving, and government*. National Bureau of Economic Research, Inc.

Barro, R. J. (1996). *Determinants of economic growth: A cross-country empirical study*. NBER Working Paper 5698. National Bureau of Economic Research publication.

Chen, B., & Feng, Y. (2000). Determinants of economic growth in China: Private enterprise, education, and openness. *China Economic Review*, 11(1), 1-15. [CrossRef]

De Wet, A. H., Schoeman, N.J., & Koch, S.F. (2014) The South African tax mix and economic growth. *SAJEMS NS*, **8**(2), 201 – 210. [CrossRef]

Helms, L. J. (1985). The Effect of State and Local Taxes on Economic Growth: A Time Series-Cross Section Approach, *The Review of Economics and Statistics*, 67(4), 574-582. [CrossRef]

Iswahyudi, H. (2018). Do tax structures affect Indonesia's economic growth? *Journal of Indonesian Economy and Business*, 33(3), 216 – 242. [CrossRef]

Kimel, M. (2011). *How Tax Rates Affect Investment and Consumption A Look at the Data*. http://www.businessinsider.com/how tax rates affect investment and consumption a look at the data 2011

Li, J. F., & Lin, Z. X. (2015). The impact of sales tax on economic growth in the United States: an ARDL bounds testing approach. *Applied Economics Letters*, 22(15), 1262–1266. [CrossRef]

Mashaqbeh, H. M. & Bakeer, A. A. (2022). The Impact of Corporate Income Tax on the Wage Level in Jordan, *Zarqa Journal for Research and Studies in Humanities*, 22 (3), 416-426.

McBride, W. (2012). What Is the Evidence on Taxes and Growth? Tax Foundation, No. 207. Washington.

Munir, K., Sultan, M. (2016). *Are Some Taxes Better for Growth in Pakistan? A Time Series Analysis*. https://mpra.ub.uni-muenchen.de/68828/MPRA Paper No. 68828

Myles, G. D., (2007). *Economic growth and the role of taxation: Report for OECD*.

Pesaran, M. H. Pesaran, Shin, Y. & Smith, R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. *Journal of Applied Econometrics*, 16, 289–326. [CrossRef]

Riba, L. (2016). *The relationship between tax and economic growth: A South African perspective*. A Dissertation presented to The Development Finance Centre, Graduate School of Business, University of Cape Town, 1-53.

Romer, & Romer (2010). The macroeconomic effects of tax changes: estimates based on a new measure of fiscal shocks. *American Economic Review*, 100(3), 763-801. [CrossRef]

Solow, R. M. (1956). A Contribution to the Theory of Economic Growth. *Quarterly Journal of Economics*, 70(1), 65–94.

Swan, T. W. (1956). Economic growth and capital accumulation. *Economic Record*, 32(2), 334-361.